

عنوان المخطوط ونسبته بين الأدلة الخارجية والداخلية (كتاب الجمل في النحو نموذجاً)

د. حسين أحمد بو عباس *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٧/١١/٦

تاريخ القبول: ٢٠٠٨/٣/٢٤

ملخص

تعتبر المخطوط النحوي كغيره مشكلات تعوق أثره العلمي أو تضعفه، ومن ذلك ضياع عنوانه أو اسم مؤلفه أو تحريفهما، مما يترتب على ذلك تضليل الدارسين لهذا الكتاب والراجعين له. وقد سعى هذا البحث إلى جمع الأدلة التي يمكن استخدامها في تعيين العنوان والمؤلف تعييناً صحيحاً. وجاءت هذه الأدلة في قسمين: خارجية مصدرها المخطوطات وكتب التراجم والأبواب والكتب الناقلة عن المخطوط، وداخلية تعتمد على نص المخطوط وعلاقته بكتب المؤلف وغيره من ناحية الأسلوب والمضمون. وقد قصد البحث إلى أن يجمع بين عرض الأدلة نظرياً وتطبيقاً باستخدام كتاب (الجمل في النحو) نموذجاً، وهو كتاب نُشر مرتين منسوباً للخليل بن أحمد في الأولى، ولابن شقير في الأخرى، وسعى البحث في إثبات نسبته لابن خالويه وأن عنوانه الجمل، ونقض عزوه للأوليين، باستخدام أدلة كثيرة من القسمين المذكورين.

Abstract

The Book of "AL – Jumal Fi AL – Nahow" (Sentences in Syntex) as a Model.

There are many problems in the editing of manuscripts. One of them is the loss of the authors name the title. To prove this, the paper depends on two ways: One is inner proofs, and the other is outer proofs. The first one has to any detail in the manuscript that can lead us to know the author. The other one outer proofs, has to do with what we can find in other books about thies manuscript: This idea is implemented on a "Al-jomal Fi Al- nahow" which was first published as a book by Alkhaleel and later by Ibn Shoqair.

* قسم اللغة العربية، جامعة الكويت.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

مقدمة:

المخطوط العربي الذي هو وعاء للحضارة العربية الإسلامية تعرض له مشكلات مختلفة تتال من وظيفته الثقافية وتنقص رسالته العلمية بين الأجيال، ومن هذه المشكلات مسألة إثبات نسبة المخطوط إلى مؤلفه وتعيين عنوانه؛ لما يعقب ذلك من تغيير لأهمية المخطوط في المكتبة العربية ودراسته وما تفضي إليه من نتائج. وهذه المشكلة تتوالت عليها أسباب عدة منها اختلاف الأقوال في المؤلف والعنوان؛ مما يجعل الركون إلى أحدها أحياناً أمراً دونه خرط القتاد.

وقد وجدتُ هذا الموضوع قد تكرر فيه القول في جملة من مصنفات قواعد تحقيق النصوص، ولكنه قول فسي أكثره مختصر ويغلب عليه الجانب النظري، وإذا ما جاء المثال التطبيقي فإنه يكون موجزاً يعالج وجهاً واحداً من الموضوع أو وسيلةً يتيمة استخدمها المحقق، فيأتي المثال مُخدجاً، وما ذلك لنقص في عمل المؤلف، وإنما هو بصدد التمثيل الذي يكفيه فيه الوجه الواحد.

لذلك رغبتُ في الخروج بهذا الموضوع من مضيق الإيجاز والابتسار إلى رحابة الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي على نحو التفصيل؛ فاخترتُ لتحقيق ذلك كتاباً ما زال أمر مؤلفه وعنوانه متنازلاً فيه، وهو كتابُ حَقِّق تارة بعنوان (الجمل في النحو)^(١) معزواً للخليل بن أحمد الفراهيدي، وتارة أخرى حَقِّق موسوماً بعنوان (المحلى وجوه النصب) منسوباً لابن شقير. وحاولت إعادة النظر في تعيين عنوانه واسم مصنفه بوساطة مجموعة متكاملة من الأدلة الخارجية والداخلية تتضافر في ما بينها لتقرير نتيجة واحدة يمكن أن تكون أكثر تماسكاً وإقناعاً. وأهمية هذا الموضوع تظهر في أن التطبيق يفرض على الباحث معالجة متصلة الأطراف تظهر ضرورة تكامل الأدلة والشواهد للحكم في أمر عزو الكتاب وتحديد عنوانه، في حين لا يتحقق هذا في الأمثلة الموجزة المشار إليها. ثم إن الجانب التطبيقي يوضح ضرورة الاطلاع على تراث المؤلف المحتمل وتتبع سماته ومضاهاتها بما في الكتاب موضع الدراسة، مما يعطي للأدلة الداخلية في الكتاب دوراً أكثر حسماً في إثبات النسبة أو نفيها. وكذلك يُسبغ التطبيق على القواعد النظرية المطلقة تخصيصاً يميزها في معالجة النص النحوي، ويضفي عليها تفصيلات تزيد من قدرتها ومناسبتها لنصوص نحوية أخرى تعترضها مشكلة النسبة أو العنوان، ولعل بعض ذلك لم يكن واضحاً في غياب النموذج التطبيقي. ومما يدخل في أهمية الموضوع من باب التلازم هو أهمية الكتاب المختار نموذجاً؛ إذ إن أمر نسبته إلى الخليل يخلع عليه أهمية تُغاير أهميته إذا كان منسوباً لابن شقير تبعاً لما بين العالمين من تفاوت في المكانة العلمية في العربية. لذلك كان الترجيح، إن لم يتيسر القطع بأمر المؤلف، ذا أثر في الدراسات النحوية التاريخية وما أشبهها.

وقد أفدتُ في الجانب النظري من البحث من أكثر كتب تحقيق التراث وقواعده، مثل:

- ١- تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون
- ٢- قواعد تحقيق المخطوطات للدكتور صلاح الدين المنجد
- ٣- أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص
- ٤- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين للدكتور رمضان عبد التواب
- ٥- تحقيق التراث العربي للدكتور عبد المجيد دياب

(١) سأعتمد على هذه النشرة في إحالتي على الكتاب مطبوعاً.

٦- أصول تحقيق التراث، د. عبد الهادي الفضلي

٧- محاضرات في تحقيق النصوص للأستاذ هلال ناجي

٨- فن تحقيق التراث، وهو محاضرات لمجموعة من المحققين منهم د. حسن الشافعي ود. محمود الطناحي وغير ذلك من الكتب التي صُنفت في هذا الفن ، وتُرد في هوامش البحث.

وجاء البحث نظرياً تطبيقياً، فبدأت في أقسامه بتقرير الدليل أو القاعدة تقريراً نظرياً يليه التطبيق على هذا الكتاب. وقد رتبته في مقدمة أعقبها حديث في خطورة ورقة الغلاف للمخطوط والوجه في معالجتها أو الإفادة منها، ثم توالى بيان الأدلة التي ينبغي استخدامها في إثبات عنوان المخطوط وعزوه إلى مصنفه، ثم تطبيقها على نموذج البحث. وعرضت بعد ذلك مناقشة لما يمكن أن يُنقُص ما انتهى إليه البحث في شأن مؤلف هذا الكتاب وعنوانه. وبعدها قراءة في الأقوال الأخرى في نسبة الكتاب وعنوانه وأدلة القائلين بها، ثم تأتي خاتمة البحث التي ضمنتها ما خلصت إليه من نتائج.

خطورة ورقة الغلاف للمخطوط ومعالجتها^(١):

في تعيين نسبة المخطوط -تحويماً كان أو غير تحوي- وعنوانه جهودٌ يُلزم المحققُ النهوضُ بها قبل أن يبدأ في تحقيق النص، ولا يسقط عنه ذلك بوجود العنوان والنسبة أو أحدهما على المخطوط، فأساطين التحقيق ما فتئوا يوصون بعدم الركون إلى ما كُتب على ظاهر النسخة أو النسخ، بل لا بد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادقُ النسبة إلى مؤلفه^(٢). والأمر نفسه في العنوان.

فالورقة الأولى إذا سُلِمت من الضياع والطمس فقد لا تسلم من التزييف جهلاً أو عمداً. وكذلك إذا سُلِمت من التزييف؛ فينبغي أن نكون على حذر شديد في تحرير العنوان واسم المؤلف لكثرة التشابهات فيهما في التراث العربي.

وهذه المزالق كلها أو بعضها محتملة الوقوع في المخطوط الواحد، وما أكثر ما وقع ذلك، بل إن بعضه قد خفي على علماء كبار. ومن أمثلة ذلك^(٣) كتاب (معاني الحروف) الذي حققه د. عبدالفتاح شلبي^(٤)، ونُسبته إلى الرماني (ت ٣٨٤). فقد عثر على مخطوطين مختلفين في المادة والمنهج ، فظن أنها كتاب واحد، ونشرهما معا على أنهما نسختان لكتاب واحد. ولم ينتبه المحقق إلى أن كتاب الرماني هو الثاني فقط وعنوانه (منازل الحروف)

(١) الضمير عائد على (خطورة).

(٢) هارون، عبد السلام محمد: تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط السادسة ١٩٩٥ ص ٤٤، وانظر مثلاً: جواد، مصطفى: أمالي مصطفى جواد، أعدها للنشر عبد الوهاب محمد علي، مجلة المورد مجلد ٦ عدد ١ سنة ١٩٧٧ ص ١٢٥، ومكي، الطاهر أحمد: دراسة في مصادر الأدب، دار المعارف، القاهرة، ط السابعة ١٩٩٣ ص ٨٥، وعبد التواب، رمضان: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي، القاهرة ط ثانية ٢٠٠٢ ص ٧٤، والطويل، السيد رزق: مقدمة في أصول البحث، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ٢٠٠٣ ص ٢٠٣، وزياب، عبد المجيد: تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، دار المعارف، القاهرة ص ١٣٥، وشاكر، محمود محمد: برنامج طبقات فحول الشعراء (أول طبقات فحول الشعراء)، دار المدني بجدة

(٣) انظر أمثلة أخرى في: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق: مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت ط ثانية ١٩٨٤، المقدمة أسح، وناجي: هلال: محاضرات في تحقيق النصوص، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط أولى ١٩٩٤ ص ٨-٣٦، وبين شريفة، محمد: ظاهرة المخطوطات المجهولة، بحث منشور في (دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر) أعمال المؤتمر الثاني لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن ١٩٩٤.

(٤) نُشر الكتاب ثانية بتحقيق الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة في بيروت وهي نشرة مأخوذة من الأولى بغتها وسميها.

كما نُشر قبل نشرته وبعدها^(١). وأما الأول وهو الأكبر منهما فهو كتاب (العوامل والهوامل) لعلي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩)، ويشهد بذلك نقول العلماء عن هذا الكتاب كأبي حيان والسيوطي^(٢)، وتصدير مؤلفه الكلام في أكثر الحروف بقوله: من العوامل، أو من الهوامل، وغير ذلك من الأدلة التي تظهر بدراسة النص دليلاً^(٣). وما أوقع المحقق في ذلك سوى أن المخطوط نُسب إلى الرمانى، فأخذ هذه النسبة أخذ تسليم لا شك فيه.

وقد يتعاقب غير محقق على الخطأ في النسبة؛ كما وقع في كتاب (الحنين إلى الأوطان) الذي نشره منسوباً إلى الجاحظ الشيخ طاهر الجزائري ثم المستشرق (ريشر) ثم الشيخ الجزائري ثانياً ثم الأستاذ عبد السلام هارون الذي قطع بصحة نسبته للجاحظ، ثم يحقق د. جليل العطية القول ليثبت أن الكتاب ليس للجاحظ وإنما هو لعصريه موسى بن عيسى الكسروي مستدلاً بنصوص ذكرها الحسن بن سهل في كتابه (الحنين إلى الأوطان) ونص على أنه نقلها من كتاب شيخه موسى بن عيسى، وهي موجودة في الكتاب المنسوب للجاحظ^(٤).

لذلك كان ما نجده على المخطوط من العنوان والنسبة احتمالاً يجب التوثق منه بخطوات أنجعها القراءة الواعية للمخطوط عسى أن يجد فيها المحقق سبيلاً يدل على الصواب في أمر المؤلف وعنوان كتابه، ويقرن بذلك قراءة أخرى لتراث المؤلف المحتمل ليألف أسلوبه ويتتبع سماته ويجمع خصائصه؛ لتجتمع لديه حصيلة يقوم بها عمود صورة هذا المؤلف في هذا التراث وصورة المؤلف في المخطوط، فإذا وجدتهما قد التقتا وتشابهتا قام ذلك دليلاً داخلياً على صلة المخطوط بالمؤلف نفسه^(٥). ولكن هذا لا يعني أن الأدلة الداخلية في النص تنفرد في تحقيق هذه الغاية، لأن الأدلة الخارجية كمصنفات التراجم والكتب والنقول عن المخطوط تبقى على أهميتها، غير أن انتظام الأدلة من هذا وهذا يكشف الصورة الحقيقية للمخطوط كشفاً تطمئن إليه نفس المحقق والباحث.

ويبقى اعتراض قد يبدو منهجياً في أمر إثبات النسبة والعنوان؛ ذلك أن المحقق في دراسته للنص المخطوط قد يتندر إلى افتراض أمر ما في العنوان والنسبة، ويسعى إلى التأكد من هذا الفرض، وقد يُخرجه هذا الأمر من الحياد إلى التعسف في سوق الأدلة لما افترضه، فتأتي متكلفة لا ترق بها نسبة ولا عنوان. فمن ذا كان عمل المحقق في هذا الأمر على مثل الشعرة دقة، فهو يريد التحقق من صحة هذا الفرض أو خطئه بالنظر في ما يظفر به من علامات أو أدلة في النص، ومع ذلك ينبغي له أن لا ينساق في إرغام النص على تصحيح فرضه أو إثباته، وهذه حال تتطلب وعياً شديداً أثناء قراءة النص ودراسته ورصد الإشارات الدالة فيه.

(١) نشر (منازل الحروف) قبله الشيخ محمد حسن آل ياسين ببغداد ١٩٥٥، ثم د. مصطفى جواد ويوسف مسكوني ١٩٦٨، ورائنا محمد بلاهور ١٩٧٢، وبعده د. إبراهيم السامرائي بعمان ١٩٨٤. انظر صالحية، محمد عيسى: المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٩٩٣ (٧٢/٣).

(٢) انظر الرمانى، أبو الحسن علي بن عيسى: معاني الحروف، تحقيق: عيد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة ص ٦٣، ٧٢، ١٠١ ويقابلها على الترتيب الأندلسي، أبو حيان: تكملة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، الرسالة، بيروت ط أولى ١٩٨٦ ص ٤٣٠، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع دمشق (٤٥٥/٢) والأندلسي، أبو حيان: الإرشاد، تحقيق: مصطفى التماس، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط أولى ١٩٨٦ (٥٧٢/٢).

(٣) بدأت العمل في هذا الموضوع ثم توقفت لما علمت من الإنترنت بدراسة منشورة للدكتور سيف العريفي انتهى فيها إلى نسبة الكتاب إلى ابن فضال، وسعيت للحصول عليها ولم أوفق.

(٤) ناجي، هلال ٢٣-٢٥.

(٥) انظر ما يوصي به هارون، عبد السلام: قطوف أدبية دراسات نقدية حول تحقيق التراث، مكتبة السنة، القاهرة ص ٢٠، في التمرس بأسلوب المؤلف، وانظر عبد التواب، رمضان: مناهج ص ٩٠.

وفي كتاب (الجمل) الذي اتخذته في هذا البحث نموذجاً تظهر مشكلة الورقة الأولى ومدى أثرها في تضليل المحقق أو هدايته بصورة واضحة، لذا رأيتُ أن في الجمع بين الأدلة الخارجية والداخلية سبيل نجاة في تقرير الوجه في نسبة الكتاب وعنوانه أو ترجيح ما بدا لي في ذلك الأمرين على غيرهما، مراعيًا الشرط السالف في أثناء معالجتني لهذا الكتاب قدر الإمكان.

أولاً : إثبات النسبة في نسخة خطية:

تبيّن في ما تقدّم شيء من أهمية النسبة والعنوان المثبتين في صدر المخطوط، ولكن هذا قد يَنفَع وقد يضر، فيمكن أن يكون طريقاً مختصراً لتعيين عنوان الكتاب ومؤلفه، ويمكن أن يكون زيفاً يَدَّعِ المحقق يضرب في تيه لا غاية له. ومن أسباب الحالة الأخيرة تزييف ما على الورقة الأولى من عنوان واسم مؤلف أو تعدده في النسخة أو النسخ الموجودة للكتاب. ولكن هذا التعدد لا يسقط حجية هذا المرقوم في المخطوط، ولكنه يوسّع دائرة الاحتمالات أمام الدارس أو المحقق، فينبغي له أن يَقلِّب النظر فيها جميعاً، ولا ينتقل عنها إلى غيرها إلا بدليل يسوِّغ هذا العدول، وأول ما يسوِّغه هو العثور على نسبة جديدة في نسخة لم تكن معروفة من قبل.

وكتاب الجمل جاء منسوباً في بعض نسخه للخليل، وفي بعضها لابن شقير، فكان الانتقال عنهما إلى مؤلف آخر يفتقر إلى إشارة هادية إليه، وقد وجدتُ ذلك في نسخة خطية معزوة إلى ابن خالويه. ففي مكتبة المشهد الرضوي في إيران مخطوط برقم (٣٩٧٤) وعنوانه: (مختصر جمل ابن خالويه)^(١)، وهو خالٍ من التاريخ أو اسم الناسخ، إلا أن الخط يشير إلى قدمه. ويبدأ النص بعد البسملة والدعاء بقوله: "هذا كتاب اختصر من جمل النحو الذي صنّفه أبو عبد الله الحسين بن خالويه النحوي في معرفة النصب والرفع والجر والجزم، ومعرفة الألفات واللامات والواوات والهاءات والتاءات واللامقات باحتجاج من القرآن وشواهد من الشعر. فمن عرّف هذه الوجوه استغنى عن كثير من الكتب.

ويبدأ بالنصب لأنه أكثر الإعراب طرُقاً ووجوهاً.

فالنصب من ثمانية وأربعين وجهاً: نصب من مفعول، ونصب من مصدر، ونصب من قطع، ونصب من حال، ونصب من ظرف، ونصب بيان وأخواتها، ونصب بخبر كان وأخواتها ...".

وهذا النص مطابق لأول الجمل ص ٦٣ الذي جاء في صدره:

"هذا كتاب فيه جملة الإعراب، إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم. وقد ألفنا هذا الكتاب، وجمعنا فيه جمل وجوه الرفع والنصب والجر والجزم، وجمل الألفات واللامات والهاءات والتاءات والواوات، وما جرى من اللام ألفات. وبيّنا كل معنى في باب، باحتجاج من القرآن، وشواهد من الشعر.

فمن عرف هذه الوجوه بعد نظره في ما صنّفناه من مختصر النحو قبل هذا، استغنى عن كثير من كتب النحو. ولا حول ولا قوة إلا بالله. وإنما بدأنا بالنصب، لأنه أكثر الإعراب طرُقاً ووجوهاً.

(١) المخطوط وضع في المكتبة في قسم النفوس، ولا يُسمح بتصوير شيء مما في هذا القسم. وهذا المخطوط في عشر ورقات، متوسط عدد السطور في الصفحة تسعة عشر سطراً، وخطه نسخ، ونجد فيه نظام التعقيبة الذي يبين أن هناك خرمًا بعد الورقة الرابعة، وكذلك بعد الثامنة. إلا أن آخر المخطوط موجود وقد نكّله الناسخ بكلمة (تمت).

فالنصب أحدٌ وخمسون وجهاً^(١) : نصب من مفعول به، ونصب من مصدر، ونصب من قطع، ونصب من حال، ونصب من ظرف، ونصب بياناً وأخواتها ، ونصب بخبر كان وأخواتها ...". وهكذا يستمر تطابق النصين إلى آخر المخطوط. وما تلحظه من نقص في عبارة المخطوط عن الكتاب في النص المذكور أو في مواضع أخرى سببه أن المخطوط مختصر كما قال المختصر^(٢). وقد أباح هذا المختصر لنفسه حذف بعض العبارات والشواهد في عدة مواضع. فمثلاً في الكلام عن القطع في المخطوط (٢-١): "والنصب من قطع كقولك: هذا الرجل واقفاً، وما أنا عالماً. قال الله تعالى: (وهذا صراطُ ربِّك مستقيماً)، (ولهُ الدِّينُ وأصياً)، (وهو الحقُّ مُصنِّفاً)..." في حين أن النص في الجمل ص ٦٧: "والنصب من قطع مثل قولك: هذا الرجل واقفاً، وما أنا ذا عالماً. قال الله جل ذكره: (وهذا صراطُ ربِّك مستقيماً). ومثله (فَبِئْسَ الْيُسُودُ يُوقِنُ خَاوِيَةً) على القطع. ومثله (وهذا بعليّ شيخاً)، وكذلك (وهو الحقُّ مُصنِّفاً)..." وليس اختصار الجمل بدعاً من بين سائر كتب ابن خالويه. فقد ذكر د. عبد الرحمن العثيمين في مقدمة إعراب القراءات (٨٨/١) أن إعراب القراءات مختصر عن كتاب آخر لابن خالويه، وأن شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه له ثلاثة مختصرات، وهناك مختصران لإعراب ثلاثين سورة، بل إنه يحتمل أن يكون الحجة في القراءات المنسوب لابن خالويه اختصاراً أيضاً. ومع وجود ظاهرة اختصار كتب ابن خالويه فإننا لا نذهب بعيداً حينما نقول: ولعل الجمل نفسه مختصر عن كتاب أكبر لابن خالويه^(٣).

ثانياً : وجود سمات المؤلف في المخطوط :

إذا كان المؤلف المحتمل ذا مصنفات موجودة بين أيدينا فهذه المصنفات قد تصلح لأن تُمد الباحث بأدلة قد تكون قاطعة. فوجود تشابه بين المخطوط وهذه المصنفات في السمات التي يتميز بها المؤلف يدل على أن المؤلف واحد. وصاحبنا ابن خالويه حاولت في هذا البحث أن أفيد من بعض مؤلفاته على تفاوت فيما بينها، وهذه المؤلفات هي: إعراب ثلاثين سورة، وإعراب القراءات السبع وعللها، والألفاظ، ورسالة في أسماء الرياح، وليس في كلام العرب ، ومختصر القراءات الشاذة. وقد وجدت في الجمل وبعض هذه الكتب قدراً صالحاً من السمات المشتركة تمثلت في الجوانب التالية:

١- التشابه في المقدمة:

يخص ابن خالويه كتبه بمقدمة موجزة يبين فيها خطة كتابه ، وهدفه منه، وأنه يريد به معونة طالب العلم، ولا ينسى أن يشير إلى علاقة هذا الكتاب بكتاب آخر له. فهو يقول في مقدمة إعراب القراءات (٤-٣/١) بعد الحمد والصلاة: "هذا كتاب شرحت فيه إعراب قراءات أهل الأمصار مكة والمدينة... ولم أعُدْ ذلك إلى ما يتصل بالإعراب من مُشْكل أو تفسير وغريب. والحروف بالقراءة الشاذة، إذ كنت قد أفردت لذلك كتاباً جامعاً وإنما اختصرته جهدي ليستجلب الانتفاع به المتعلم، ويكون تذكرة للعالم، ويسهل حفظه على من أراد ذلك". ويقول في مقدمة إعراب ثلاثين سورة ص ٣: "هذا كتاب ذكرت فيه إعراب ثلاثين سورة من المفصل بشرح

(١) ذكر قباوة في الفراهيدي، الخليل بن أحمد: الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط خامسة ١٩٩٥ ص ٦٤ أن عبارة ثلاث نسخ : ثمانية وأربعون وجهاً.

(٢) المخطوط يخلو من اسم المختصر، وكذلك بطاقة المخطوط في المكتبة.

(٣) سيأتي الكلام في ما حملنا على إيراد هذا الاحتمال.

أصول كل حرف وتلخيص فروعها، وذكرت فيه غريب ما أشكل منه ... ليكون معونة على جميع ما يرد عليك من إعراب القرآن".

وانظر في مقدمة الجمل التي ذكرنا نصها فيما سلف، ومنه: "هذا كتاب فيه جملة الإعراب ... وقد ألفنا هذا الكتاب وجمعنا فيه جمل وجوه الرفع ... وبيّنا كل معنى في بابه ... فمن عَرَفَ هذه الوجوه، بعد نظره فيما صنفناه من مختصر النحو قبل هذا استغنى عن كثير من كتب النحو".

ولا أدعي أن ابن خالويه نسيج وحده في هذه السمة، ولكننا إذا ما تتبعنا هذا في مقدمات النحويين في القرون الأربعة الأولى وجدناه نزرًا. فهذا الكتاب لسيبويه ومعاني الأخفش ومعاني الفراء والمقتضب وجمل الزجاجي ومسائل أبي علي بل أكثر كتبه ماعدا الحجة والإيضاح لأنه قدمهما إلى السلطان، فهذه وغيرها لا نجد فيها مقدمة يبين فيها المصنف خطته وعلّة تأليفه الكتاب كما يفعل ابن خالويه.

٢- التشابه في معالجة الموضوع:

وهذا لا يعني اطراد التشابه في كل الموضوعات المشتركة بين المصنفين اللذين تُعَدُّ بينهما المقارنة، كما لا يعني تمام التشابه في المعالجة والعرض في الكتابين، بل يكفي أن يقع ذلك في بعض المواضع المميّزة للمؤلف مما يُخْرِجُ هذا التشابه عما هو شائع في كتب غيره في الفن نفسه. ويصدق هذا في الموضوع الجزئي أو الأمر التفصيلي الدقيق وأدلة المؤلف فيه وشواهد؛ وتقييدي هذا التشابه بالأمر التفصيلي أو الجزئي الدقيق لدفع ما هو معروف في مصنفات النحو العربي من تأثير اللاحق بالسابق تأثراً يظهر في النقل الحرفي الكثير^(١). في حين أن التطابق أو التشابه في الأمور الدقيقة يصح الاستدلال به لأنه موضع يكاد صاحبه يختص به، فتعدّد مواضع التشابه ودورانها في غير كتاب من كتب المؤلف شاهد على صحة نسبتها إليه. ومن أمثلة ذلك في كتابنا ما يشهد بصلته بابن خالويه:

أ- في الجمل ٢٦٣: "وأما ألف التعجب قولهم [كذا بلا فاء]: أكرم بزيد! وأظرف بعمرؤ! أي: ما أكرم زيداً، وأظرف عمرأ! قال الله عز وجل: (اسمع بهن وأبصر) أي: ما أسمعهم وأبصرهم". وقال ابن خالويه في الألفات ٧٧: "وقد وجدت ألفاً خامساً وهو ألف التعجب، ولفظه لفظ الأمر؛ وذلك كقولك في ما تعجب منه بـ(ما)، فقلت: ما أحسن زيداً، قلت: ما أحسن بزيد، وأكرم بزيد، وأجود به، والحرف [يعني فعل التعجب] بـ(ما) بـ(ما)، فقلت: ما أحسنه وأكرمه وأجوده. قال تعالى: (أبصر به وأسمع) وقال تعالى: (اسمع بهن وأبصر) أي: ما أسمعهم وأبصرهم". وهذه الهمزة لم أجد في مؤلفات حروف المعاني ولا غيرها لها ذكراً، فضلاً عن تطابقهما في المثال (أكرم) والشاهد القرآني وتقدير معناه.

ب- جاء في الجمل ٢٥٢-٢٥٣: "اعلم أن ألف الاستفهام أمارتها يعني علامتها (أم) نحو... وربما أضمر ألف الاستفهام، واستغنوا عنه بأمارته فيقولون: زيد أتاك أم عمرو؟ ومحمد عندك أم زيد؟ قال امرؤ القيس:

تروخ من الحي أم تبكر
وماذا يضرك لو تنتظر

فأضمر ألف الاستفهام... وقال آخر:

كذبك عينك أم رأيت بواسيط
غَسَّ الظلام من الحبيب خيالاً

وفي إعراب القراءات (١/١٩٣): "والعرب تختزل ألف الاستفهام وتبقي (أم) كثيراً. قال امرؤ القيس:

(١) انظر مثلاً تأثر مقتضب المبرد بسيبويه، وابن جني بأستاذه أبي علي.

تَرَوْحُ مِنْ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكَرُ وَمَا يَضُرُّكَ لَوْ تَتَنَظَّرُ

وقال الأخطل:

كَدَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ مَلَأَ الظَّلامَ مِنَ الرُّبَابِ خَيَالاً

ولئن كان الموضوع مما تعرض له كتب النحو وتورد بيت الأخطل فيما تورده من شواهد على حذف همزة الاستفهام، فإن بيت امرئ القيس لا نجده شاهداً على ذلك في كتب المتقدمين النحوية، وأول كتاب نجده فيه هو الأزهية ص ٣٧. بل إن ابن خالويه استشهد به ثانية في إعراب القراءات (١/٣٢٣-٣٢٤). وكذلك يظهر النصان السالفان أن الكتابين يتفقان في الترتيب في ذكر الشاهدين.

ج- جاء في الجمل ١٤١: "وأما الفعل الذي يتوسط بين صفتين فهو نصبٌ أبدأً كقولك: أزيد في الدار قائماً فيها؟ ومثله قول الله جل وعز: (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا). يعني أن (في النار) صفة، و(فيها) صفة فوق (خالدين) بينهما، و(خالدين) نثنية وهو فعل، فلا يجوز فيه الرفع. ومن قال من النحويين: (إن الرفع جائز) فقد لحن".

وفي إعراب القراءات (١/٨٧-٨٨): "وفي قراءتنا (خالدين) لأن الخبر إذا وقع بين صفتين متفقتين كان الاختيار فيه النصب كقولك: إن زيدا في الدار قائماً فيها، ويجوز الرفع عند البصريين، ولا يجوز عند الكوفيين الرفع إلا مع الصفة المختلفة كقولك: إن زيدا في الدار راغباً فيك".

فالكلام في الشاهد نفسه والمثال (زيد في الدار...) واحد وما منعه في الجمل نقله في الإعراب عن البصريين وبقي عنده قولاً غير مختار.

د- جاء في الجمل ٢٢٥: "والجزم برّد حركة الإعراب على ما قبلها قولهم: هذا أبوبكر، هذا أبوعمرو. حول حركة الإعراب إلى ما يليه. قال الشاعر:

عَلَمْنَا إِخْوَانَنَا بَنُو عِجَلٍ شَرَبَ النَّبِيذِ وَاعْتَقَلَا بِالرَّجُلِ

حول حركة اللام إلى الجيم في (عجل)".

ويذكر في إعراب ثلاثين سورة ١٧٤ قراءة (والعَصِير) ثم يقول: "وهذا إنما يكون في نقل الحركة عند الوقف كقولك: مررت ببكر، نقلوا كسرة الراء إلى الكاف عند الوقف... ومثله قوله في قراءة أبي عمرو (وتواصوا بالصبر) إنما أراد بالصبر فنقل الحركة إذ كانت العرب لا تبتدئ إلا بمتحرك ولا تقف إلا على ساكن. قال الشاعر... وقال آخر:

عَلَمْنَا أَخْوَانَنَا بَنُو عِجَلٍ شَرَبَ النَّبِيذِ وَاعْتَقَلَا بِالرَّجُلِ

وفي إعراب القراءات (٢/٥٢٦) "لأن العرب لا تقف إلا على ساكن، فيقولون: مررت ببكر، وكنت عند عمرو... قال الشاعر... وقال آخر:

عَلَمْنَا أَخْوَانَنَا بَنُو عِجَلٍ شَرَبَ النَّبِيذِ وَاعْتَقَلَا بِالرَّجُلِ (١)

هـ في الجمل ١١٠: "وأما قول النابغة:

كَلَيْتَ لِي لَهْمٌ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيَهُ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

فنصب (أميمة) لأنه أراد الترقيم فترك الاسم على أصله وأخرج على التمام، ونصب على نية الترقيم. وقال قوم: نصبه على الندبة. والتفسير الأول أحسن".

(١) وانظر ابن خالويه: الحسين بن أحمد: مختصر القراءات الشاذة، تحقيق برجستراسر، دار الكندي للنشر ص ١٧٩.

وجاء في إعراب القراءات (٢٩٨/١) : "قال النابغة:

كَلَيْتَ لِيَهْمُ يَا أَمِيمَةً نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيَهُ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

أراد يا أميم ثم ردّ الهاء وترك الهاء مفتوحة - فهذا قول البصريين - وقال غيرهم : أراد يا أميمته".
فالنصان متفقان في حكاية الرأيين، ثم إن تقديم رأي البصريين في النص الثاني يدل على ترجيحه، وهو مطابق لاستحسانه في الأول^(١).

و- جاء في الجمل ٢٣٧ : "وأما قول الشاعر:

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا وَبِالْقَنَاءِ مَدْعَسًا مَكْرًا

إِذَا غَطِيفُ السَّلْمِيِّ فَرَا

فلم يقل: غطيف لالتقاء الساكنين. وقال آخر:

حَنِيذٌ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِيٌّ وَحَاتِمٌ الطَّائِي وَهَابُ الْمُنِيِّ

فإنه لم يقل : حاتم لالتقاء الساكنين. وعلى هذا يقرأ من يقرأ: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ) ترك التثوين من أحد."

وفي إعراب القراءات (٥٤٥/٢ - ٥٤٦) في كلامه على قراءة (أَحَدُ اللَّهِ) قال: "وقال آخر في حذف التثوين:

أَمْهَيَّ حَنِيذٌ وَالْيَاسُ أَبِي

حَنِيذٌ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِيٌّ

وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمُنِيِّ

وقال آخر:

لَتَجِدَنِي بِالسُّيُوفِ بَرًّا

وَبِالْقَنَاءِ مَدْعَسًا مَكْرًا

إِذَا غَطِيفُ السَّلْمِيِّ فَرَا

أراد غطيف السلمي، فحذف التثوين."

وجمّع هذه الشواهد مع القراءة نفسها في الكتابين يومئ بصدور الكلامين من معين واحد.

ز- الجمل ٢٨٣-٢٨٤: "وفي (هو) ثلاث لغات، يقال: هُوَ وَهُوَ وَهُوَ. فأما من قال (هُوَ) فإنه حرك الواو وطلب التثني. وأما من قال (هُوَ) فإنه كره أن يكون الاسم على حرفين، فعمّده بالتشديد. وقال الشاعر:

وَإِنْ لِسَانِي شُهَدَاةٌ يُشْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمَ"

وجاء كلام له طويل في إعراب القراءات (٧٧/١) في قراءات (هو) فذكر الوجوه السابقة، ووصف (هُوَ)

بالتثني كما في النص السابق، ثم قال: "وفي (هو) لغة أخرى، وليست تدخل في القراءة، غير أن الشاعر قال:

وَإِنْ لِسَانِي شُهَدَاةٌ إِنْ حَبَسْتُهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمَ"

وهذا الشاهد لا نجده عند المتقدمين إلا ما نص عليه أبو علي في الشيرازيات (١١٢، ٥٨٠) من أن البغداديين

(١) القول الأول في سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي بالقاهرة، ط ١٩٨٨ (٢/٢٠٧، ٢٧٧)

وقد حكاه في الأول عن الخليل ولم يذكر عنه قولاً غيره. والقول الثاني عند القراء، يحيى بن زيد: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف لجاتي وآخرين، دار السور (٢/٣٢).

ينشدونه^(١)، وهو هناك لأمر آخر.

ح- الجمل ١١٧- ١١٨ في كلامه في مجيء (إياك) ضمير نصب يذكر الشاهد الآتي ويشرحه مستطرداً:

"إِيَّاكَ أَدْعُو فَتَقْبَلْ مَلَقِي وَأَغْفِرْ خَطَايَايَ وَتَمَرَّ وَرَقِي

الورق يراد به المال من الإبل والغنم، وكل ما حسن حال الرجل جائز أن يُسمَّى ورقاً".

وفي إعراب ثلاثين سورة ٢٥ يتكلم في (إياك) أيضاً بما يقرب مما في الجمل ثم يقول: "قال الآخر:

إِيَّاكَ أَدْعُو فَتَقْبَلْ مَلَقِي وَأَغْفِرْ خَطَايَايَ وَتَمَرَّ وَرَقِي

وَالْوَرَقَ وَالْوَرَقَ وَالْوَرَقَ كله الدراهم، ويقال للرجل أيضاً وَرَاقٌ أي كثير الدراهم...". والاتفاق فسي

الاستطراد في الشاهد نفسه أمر يَقْوِي القول بأن صاحبهما واحد.

هذه أمثلة اخترتها لبيان التشابه بين الجمل وبعض كتب ابن خالويه في معالجة الموضوع والاستشهاد له

والاستطراد فيه وفق القيد السالف^(٢).

٣- في المصطلح:

لا يكون المصطلح مكيناً في ما نحن بصده من تحقيق نسبة كتاب إلى صاحبه إلا إذا كان هذا المصطلح مما يتميز به الكتاب من سائر الكتب في فنه أو من أكثرها؛ لأن المصطلح إذا كان ذاتاً مألوفاً في الكتب الأخرى فلا حجة في عدّه شاهداً على إثبات النسبة أو نفيها؛ لذا كان المصطلح الواحد المتميز أو النادر أمضى دلالة في إثبات النسبة من قائمة طويلة من المصطلحات الشائعة في كتب الفن.

من هنا كان اختياري لمصطلحات قليلة يكاد ينفرد بها كتاب الجمل، مما يجعل أمر وجودها في كتب أحد المصنّفين دالاً على وجود وشيجة ما بين الجمل وهذا المصنّف. وقد عثرت على بعضها في كتب لابن خالويه بالمفهوم نفسه. ومن ذلك :

أ- السُّنْخُ: استخدمه المصنّف إحدى عشرة مرة^(٣)، كقوله: ألف السنخ، ولام السنخ، وهاء السنخ، وتاء السنخ، وفون سنخية. ومعناه عنده: ألف أصلية، ولام أصلية... وهذا التكرار يدل على أنه عنده ذو دلالة اصطلاحية، ولا يريد به معنى لغوياً فقط. وهذان الأمران - أعني كثرة الاستخدام وما ترتب عليها من كونه مصطلحاً - يميزان اللفظ في الجمل من بعض الكتب القليلة التي ورد فيها لفظ (السنخ). والحق أنني لم أر هذا اللفظ إلا في خمسة مواضع في ثلاثة كتب نحوية. موضعان منها في أسرار العربية في

(١) روى ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: تخلص الشواهد، تحقيق: عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، لبنان ط أولى، ١٩٨٦، ص ١٦٥ أن أبا علي أشده في التذكرة.

(٢) وانظر أمثلة أخرى في ابن خالويه: الجمل ٨٣، ٩٠، ١٧٥، ١٤٧، ١٥٨، ٢٨٦، ٢٨٢، ٢٩٨، ويقابلها على الترتيب ابن خالويه، الحسين بن أحمد: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار الكتب العلمية ص ١٠٤، ٢٢٥ و(ابن خالويه، الحسين بن أحمد: إعراب القراءات، تحقيق: عبد الرحمن الشمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ط أولى ١٩٩٢، ٥٤٢/٢)، و ١٣/٢، ٢٢٧/١، ٣٧/٢، إعراب ثلاثين ١٤٣، ١٤٧، ١٦٤، ١٠٢ و(ابن خالويه: الحسين بن أحمد: ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار مصر للطباعة، ص ٤٦). وقد وجدت ناجي، هلال: محاضرات في تحقيق النصوص ص ٢٠ قد جمل دوران الشواهد والمعلومات نفسها في كتب مؤلف ما معزراً لنسبة كتاب مجهول لهذا المؤلف إذا ما وجدنا شيئاً من هذه الشواهد والمعلومات.

(٣) مواضعها في ابن خالويه: الجمل ١٤٥، ٢٤٨، ٢٦٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٩١، ٣٠٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٤. وقد تنبه: عبادة، محمد إبراهيم: كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل دراسة تحليلية، منشأة المعارف، الإسكندرية ص ٢٤ إلى أن هذا المصطلح لم يرد إلا عند ابن خالويه، إلا أنه لم ير في ذلك حافزاً لتتبع علاقة ابن خالويه بالكتاب، واكتفى بالإشارة، وانظر أيضاً إشارته في مصطلحي المستقبل والزائد ص ٨٩، ٩٩.

ص ٨٠، ٨١. يقول مؤلفه في الأول: "قلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سنخ الفعل وإلا لما سكّنوا لامه"، وفي الثاني: "قلولا أنهم جعلوا هذه الضمانات التي هي الألف والواو والياء في فعلان وتعلان ... بمنزلة حرف من سنخ الكلمة". وموضع آخران في الباب للعبري: فالأول في حديثه عن التثوين (٧٤/١) يقول: "وليس من سنخ الكلمة" ويقول في الثاني في (٢٦/٢): "حرف المضارعة صار من سنخ الكلمة". ثم نجد السيوطي في موضع واحد من الهمع (١٥٠/٢) يقول عن ياء (ثمانية عشرة): "لأنها حرف زائد وليست من سنخ الكلمة".

وهذه النصوص الخمسة متفقة في أن كلمة (سنخ) جاءت بمعنى أصل، ولكنها ليست في أي من هذه الكتب الثلاثة مصطلحاً، لأنها لم تأت إلا مضافةً إلى (كلمة)، وهذا يدل على أنها لم تخرج عن المعنى اللغوي إلى الاصطلاحي. ثم إن هذا الاستخدام المحدود جداً لا يقرر كونها مصطلحاً عند مصنف هذه الكتب.

ولكن الأمر يختلف عند ابن خالويه فقد ورد في ثلاثة من كتبه بصورة المصطلح كوروده في الجمل. ففي إعراب القراءات (٧٤/١) يعرض لكلمة (بناء) من الآية (٢٢) من سورة البقرة فيقول: "وأما بناء فأنفه الأولى مجهولة، والثانية سنخية، والثالثة عوض...". ويقول في إعراب ثلاثين سورة ص ١٧٥ في (أمنوا): "الهمزة الأولى تسمى ألف قطع، والثانية سنخية". وكذلك قوله في الألف في كتابه الألفات ص ١٣: "وتجيء موصولة ومقطوعة وسنخية وزائدة". وقوله في (البدیع): "والثالثة ألف سنخية"^(١).

فالمصطلح يرد بصورته نفسها في الجمل.

ب- (دائم): مؤلف الجمل في ذكره وجوه النصب ص ٦٥ يذكر أحدها بقوله: "ونصب من فعل دائم بين صفتين" ثم يفصل هذا الوجه في ص ١٤١ دون أن يذكر لفظ (دائم) ويكتفي بقوله: "وأما الفعل الذي يتوسط بين صفتين فهو نصب أبداً...". ويذكره بلفظه في ص ١١٤ قائلاً: "وهذا فعل ليس بماض ولا مستقبل، وهو فعل دائم أنت فيه".

ونجد هذا المصطلح عند ابن خالويه في إعراب القراءات (١٧٧/٢) في كلامه على (بائع) و(سائر) فهو يقول: "اسم الفاعل مبني على الفعل فلما أعلوا الماضي والمضارع في (بائع يبيع) أعلوا الدائم". ولعل ابن خالويه استخدم (اسم الفاعل) في أول عبارته ليدفع اللبس في تفسيره، فلو أنه قال: الفعل الدائم مبني على الفعل...، لما كان له معنى ولسقط احتجاجة. لذلك بدأ بتمييزه من الفعل بمعناه المطلق (الجنس) أو بتقرير أنه اسم، فلما استقام له ذلك عاد إلى مصطلحه الثابت عنده في آخر عبارته فقال: الدائم.

ولا أدعي أن هذا المصطلح ينفرد به ابن خالويه، فشهرته عند الكوفيين مذكورة^(٢)، ولكنني أثبتته لأبيّن استخدام ابن خالويه له وأنه من المصطلحات التي ترد في كلامه.

ج- (الصفة): يريد بها المصنف الجار والمجرور أو الأول فقط. ففي الجمل ص ٨٤: "(عليها تسعة عشر) نصب ومحله الرفع لأنه خبر الصفة"، يريد بالصفة (عليها). ويقول في ص ١٩٤ في قوله تعالى (فَحَبِّتُوا بِأَخْسَنَ

(١) حكى هذا النص عن مخطوط البديع المحموز، عبد الفتاح: ابن خالويه وأثره في اللغة والنحو ص ١٦٢.

(٢) انظر القراء (٨٠/٢-٨١، ٤٢٠) وشعلب، أحمد بن يحيى: مجالس شعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، قسم ١ ط خامسة، وقسم ٢ ط رابعة ١٩٨٠، ص ١٢٤، ٤٧٧، وابن الأثير، محمد بن القاسم: المذكر والمؤثر، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للعلوم الإسلامية ١٩٨١ (١٣٥/١)، وابن السراج، محمد بن سهل: الأصول، تحقيق: عبد الحسين القفلي، الرسالة، بيروت ط ثالثة ١٩٨٧ (١٨٣/١)، ٢٤٤/٢ في نقله عن الكوفيين؛ والزجاجي: مجالس العلماء ص ٣١٨، ٣٤٩ - وقد ألفت الأخير من ابن فارس، أحمد بن فارس: الصحاح، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، هاشم ص ٤٦٣ - والمخزومي، مهدي: مرساة الكوفة، دار الرائد العربي، بيروت ص ٣١٠.

منها: "و(من) صفة، ولا تضاف الصفة"^(١). ولئن كانت (الصفة) مصطلحاً كوفياً^(٢)، فإنه لم يكن بعيداً عن بعض كلام ابن خالويه. فمن ذلك ما جاء في إعراب القراءات (٨٧/١-٨٨): "لأنّ الخبر إذا وقع بين صفتين متفتتين كان الاختيار فيه للنصب كقولك: إن زيدا في الدار قائماً فيها". فهو هنا يريد به الجار والمجرور كما فهمنا ذلك من نصّي الجمل المتقدمين.

٤- المذهب النحوي :

السمة المذهبية التي صبغت النحو العربي فرضت على النحاة تصنيفاً ثنائياً في مراحل مقدمة من تاريخه، ثم اتسع الأمر في مراحل تالية فظهر من يوصف بالخلط بين الكوفي والبصري، ومن هؤلاء ابن خالويه الذي يقول النديم في الفهرست ص ٩٢ في ترجمته: "وخلط المذهبين". أي إنه لم يختص بالبصريين دون الكوفيين ولا عكس ذلك^(٣). وهذا الخلط نجده في الجمل واضحاً. فمصنّفه يأخذ تارة من أقوال الكوفيين، وتارة أخرى نجده يجنح إلى الرأي البصري. ومن أمثلة الوجهين :

- أ- عقد في ص ٦٧ عنواناً للقطع، وهو مصطلح كوفي لم يستخدمه البصريون^(٤).
- ب- نص في ص ٦٩ على رفع المبتدأ بالابتداء، وهذا قول البصريين؛ لأنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّ المبتدأ والخبر يترافعان^(٥).
- ج- يسمي اسم الفاعل الفعل الدائم في ص ٦٥، ١١٤، ١٤١، وهي تسمية كوفية سبقت الإشارة إليها.
- د- في ص ١٣٦ يذهب في ميم (اللهم) إلى أنها زائدة مكان حرف النداء. وهذا قول البصريين، في حين يرى

(١) وانظر مواضع أخرى في فهرس المصطلحات في الفراهيدي: الجمل ٣٧٤، وعبادة ٩٧، وفيه إشارة إلى علاقة ابن خالويه بهذا المصطلح معتمداً على كتاب إعراب ثلاثين سورة.

(٢) انظر في كوفية (الصفة) في الفراء (٣٤٠/١، ٤٦٧، ٢١٨/٣-٢١٩) وثلث ص ٦٤، ١٧٥، وابن السراج (٢٠٤/١، ٢٤٤/٢) والجاحظ: أحمد بن أحمد: إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ط ١٩٨٨ (١٦٩/١)؛ والخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف: مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ط ١٩٨٤ ص ٧٨؛ والأبياري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإصناف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧ ص ٥١، وابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصل، مكتبة المتكبي، القاهرة (٧٤/٤).

(٣) من أمثلة ذكره رأي الفريقين في كتب ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص ٤٢-٤٣، ٦٢، ٧٢، وإعراب القراءات (١٣٥/١، ٣٧٨/١-٣٨٠).

(٤) انظر الفراء (٧/١، ٢٠٠، ٣٥٨، ٢٠٠/٢) وابن سعدان، محمد بن سعدان بن المبارك: مختصر النحو، تحقيق ودراسة: حسين أحمد بو عباس، حواشي الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ديسمبر ٢٠٠٥ ص ٤٦؛ وابن الأبياري، محمد القاسم: شرح القصائد السبع الطوال، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة ط ٢٤، ٤٠، والنحاس في نقله عن ثعلب (٢٠٤/١) والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: اللباب في علل الإعراب والبناء، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط أولى ١٩٩٥ ص ٦٧، ومفتي: خديجة: نحو القراء، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط أولى ١٩٨٥ ص ٣٤٩.

(٥) انظر المسألة في ابن الأبياري، محمد بن القاسم: إيضاح الوقف، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع دمشق ١٩٧١ ص ٩٨٢، وابن سعدان ص ٥٦؛ والأبياري: الإصناف ص ٤٤، والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن الحثيمين، مكتبة المبيكان، الرياض ط أولى ٢٠٠٠، ٢٢٤، ٢٢٩؛ والأندلسي، أبوحيان محمد بن يوسف: التذليل والتكميل، تحقيق: حسن هنداري، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٩٧ (٢٥٧/٣-٢٧٠) وفي الموضع الأول من الأخيرين فضل تخريج.

الكوفيون أن الأصل فيها من قولهم: (يا الله أمنا بالخير) ثم غُيّرت بالحذف والإدغام لكثرة الاستخدام^(١).
 هـ يرى المصنف في ص ٢١٩ أن المضارع يرتفع بحرف المضارعة في أوله فيقول: "وارتفع (أكرمهُ) بالأنف الحادثة في أوله". وهو قول الكسائي وابن سعدان، وأما الفراء وأكثر الكوفيين فذهبوا إلى أن ارتفاعه لتعريبه من النواصب والجوازم، في حين يعلل البصريون رفع المضارع بمضارعه الأسماء وقيامه مقامها^(٢).
 و- في ص ٧٨ يحكي المصنف قول البصريين في مثل (ما أحسن زيدا)^(٣) في أنه بمعنى: شيء حسن زيدا، ثم يورد اعتراض الكوفيين عليهم بمثل (ما أعظم الله) ويُعقبه بما ينقضه من قول البصريين؛ مما يدل على ارتضائه قول البصريين في المسألة.

٥- الاستشهاد بالشعر العباسي :

للشاهد الشعري أثره الجلي في النحو العربي، وليس مما يخص نحويًا دون آخر، ولكن المعروف المقرر عند النحاة هو قصر الاحتجاج بشعر شعراء لا يتأخرون عما عُرف بعصر الاحتجاج، وهذا يجعل أكثر الشعراء العباسيين خارج دائرة المحتج بهم؛ لذا يكون الاستشهاد بشعرهم سمة فارقة لمن يفعله، وقد وجدنا ابن خالويه في أحيان قليلة يستشهد بشعر عباسي ممن لا نجد النحاة يستشهدون بهم. ففي إعراب القراءات (٧٤/١) أورد في الوقوف على الهمزة ممدودة مثل (ماء) و(بناء) قول الشاعر:

لَا تُدْخِلُنْ حَلَقَكَ شَيْئًا تَرَى حَتَّى تَجِيءَ خَلْفَهُ الْمَاءُ
 جَلْتِ مِنَ الْبَدْوِ أبا خالدٍ كَيْفَ تَرَكْتَ الْإِبِلَ وَالشَّاءُ

وقول ابن دريد :

اَبْقَيْتَ لِي سَقَمًا يُمَارِجُ مُهْجَتِي مَنْ ذَا يَكُنْزُ مَعَ السَّقَامِ بَقَاءُ

والبيتان الأولان لأبي نواس من مقطعة في أخبار أبي تمام للصولي ص ٢٣٩، وثانيهما ملفق من بيتين روايتهما مع الأول هكذا:

يا راكباً أقبل من تهتهـ
 جاء من البدو أبو خالدٍ
 كيف تركت الإبل والشاء
 ولم يزل بالمصر تناء
 لا تغبر الحلق إلى داخلٍ
 حتى تحس فوقها الماء

واستشهد ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة ص ٧٥، وإعراب القراءات (٤٧٣/٢) بقول الشاعر:

دنيا دنت من جاهلٍ وتباعدت
 عن كل ذي أدبٍ له حِجْرٌ

ولم ينسبه إلى أحد، ووجدته معزواً لابن يوسف البصري المعروف بالخاطي في التذكرة الحمدونية (٧٢/٥) وربيع الأبرار (٧٨/١) ونُسب في المحب والمحبوب والمشموم والمشروب (٤٨/٤) إلى أبي نعام المتوفى ٢٦٠

(١) انظر سيبويه (١٩٦/٢) والفراء (٢٠٣/١) والفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: التعليل، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة ط أولى ١٩٩٠ (٢١٣/١)، والأنباري: الإصناف (٣٤١/١) والمكبري: التبيين ٤٤٩، وفي الأخير تخريج مفصل.

(٢) انظر الفراء (٥٣/١) وسعدان ص ١٨٦ والسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح الكتاب، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٣٧ (١٨٧/٢)، وللحاس (١٧٣/١) والأنباري: الإصناف ص ٥٥٠، ٥٤١ والمكبري: اللباب (٢٥/٢) وابن عصفور: علي بن مؤمن: شرح الجمل، تحقيق: صاحب الوجناح (١٣٠/١).

(٣) من مسائل الخلاف بين المصريين. انظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المختضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤ (١٧٥/٤) والزجاجي: مجالس العلماء ١٦٧، والأنباري: الإصناف (١٤٦/١).

للهجرة^(١)، ولم أهتم إلى شيء في ترجمة الأول.

وكذلك أورد ابن خالويه في إعراب القراءات (٤٥/٢) البيتين التاليين بلا نسبة:

يا حُسْنَ ما سَرَقْتُ عَيْنِي وما اَنْتَهَيْتُ والعَيْنُ تَسْرِقُ أحياناً وتَنْتَهَبُ
إذا يَدٌ سَرَقَتْ فَالْقَطْعُ يَنْزِمُها والقَطْعُ في سَرَقِ بالعين لا يَجِبُ

ووجدتهما في مقطعة لماني الموسوس في العقد الفريد (١٨٠/٦)، وهو متوفى سنة ٢٤٥ للهجرة^(٢).

من هذه الأمثلة اليسيرة يتبين أن أمر الاستشهاد بالشعر العباسي والتمثيل به وارد عند ابن خالويه^(٣). وهذه السمة

نجدتها في غير موضع من الجمل. فمن ذلك :

- في ص ٨٠ من الجمل يستشهد المصنف بقول الشاعر غير منسوب:

يا سارياً بالليل لا تَخْشَ ضُلَّةً سَعِيدُ بْنُ سَلَمٍ ضَوْءُ كُلِّ بَسَلَةٍ

وقد نسب هذا البيت في معجم المرزباتي ص ٢٨ إلى أبي هشام عمرو الباهلي الظالم، وهو شاعر عاصر المنصور والمهدي والرشد وهاجى بشاراً، وأما الممدوح في البيت فهو سعيد بن سلم الذي ولي الموصل والجزيرة للرشد ما بين ١٧٢-١٨٠ للهجرة، وهو معاصر للأصمعي وغيره^(٤). ونسب الشاهد أيضاً إلى عبد الصمد بن المعدل في ديوانه ص ١٠١ وهو شاعر عباسي أيضاً توفي سنة ٢٤٠ للهجرة^(٥).

- وجاء في الجمل ص ٢٦٧ قول الشاعر :

لِيَكُنْ لَدَيْكَ لِسَانٌ فَرَجٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيُخَسِّنِ الرُّدَّ

في كلام المصنف في لام الأمر. وهذا البيت من القصيدة اليتيمة المشهورة، وهي منسوبة إلى أبي الشيثص المتوفى ١٩٦ للهجرة، وإلى العكوك المتوفى ٢١٣ للهجرة، وإلى غيرهما^(٦).

- وفي ص ١٦٠ يستشهد على الرفع بـ(مذ) بقول الشاعر:

أبا حَسَنِ ما زُرْتُكُمْ مَدَّةً سَنِيَّةً مِنْ الدَّهْرِ إِلا وَالزُّجَاجَةُ تَقْلِسُ

وهو بيت لأبي الجراح العقيلي من أبيات يمدح فيها معاصره الكسائي. وقد جاء في بعض المصادر برواية:

(١) عبد الرحمن، عفيف: معجم الشعراء العباسيين، دار صادر، بيروت ط أولى ٢٠٠٠ ص ٥٦٢.

(٢) المصدر السابق، ٣٩٥.

(٣) القطع بأن الشعر العباسي الوارد في كتب ابن خالويه شواهد أو أمثلة ثم هل ما جاء به في كتبه مما سبق ابن هرمة أم لا ؟ سؤالان لا يسع البحث البتة في الإجابة عنهما، ولكن مجمل ما تقضي به هذه الأمثلة هو أن ورود هذا الشعر العباسي شاهداً ومثالاً في مصنفاته أمرٌ متحقق لا يُنْكَرُ.

(٤) انظر بعض أخباره في المبرد، محمد بن يزيد: الكامل، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط الثالثة ١٩٩٧ (٨٩٢/٢)؛ والمبرد، محمد بن يزيد: القعازي والمراثي، تحقيق: محمد الديباجي، دار صادر، بيروت ص ٩٤، ١٧٣؛ والبغدادي: الخطيب أبو بكر أحمد بن علي : تاريخ بغداد، مكتبة الخانجي ودار الفكر بالقاهرة (٧٤/٩)؛ وابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد: الكامل في التاريخ، اعتنى به أبو صهيبي الكرمي، بيت الأفكار الدولية ص ٨٦٣ ، ٨٧١

(٥) عبد الرحمن، عفيف، معجم الشعراء العباسيين: ص ٢٧٠.

(٦) المصدر السابق ٢٣٥ ، ٣٠٦، وأمر نسبها في أبي الشيثص، محمد بن عبدالله الخزاعي: ديوان أبي الشيثص، صناعة: عبدالله الجبوري، المكتب الإسلامي، بيروت ط أولى ١٩٨٤ ص ١١٧ وما بعدها.

أيا حسن ما جئتمكم قطْ مُطْفَنًا لَطَى الشَّوْقُ إلَّا والزَّجَاجَةُ تَقْلُسُ^(١)

- يستشهد المصنف في الجمل ص ٣٠٩ بهذين البيتين بلا نسبة:

بَانَتْ أَمِيْمَةٌ بِالطَّلَاقِ وَتَجَوَّتْ مِنْ غُلِّ الْوُثَاقِ

بَانَتْ فَلَمْ يَبْجَعْ لَهَا قَلْبِي وَلَمْ تَذْمَعْ مَاقِي

ووجدتهما برواية (سكينة - أميمة، رحلت فلم تألم - بانَتْ فلم يجمع) في الأغاني (٢٩٣/١١) وجمهرة الأمثال (٤٨/١) مفسوبين إلى أبي النضير عمر بن عبد الملك الجمحي ولاء، وهو شاعر عباسي كان منقطعاً إلى البرامكة. وقد جاء في عيون الأخبار (١٢٢/٤) والعقد الفريد (٤٧٣/٣، ١٢٦/٦) برواية (أمامة = أميمة، تألم = يجمع) في خبر ينقله الأصمعي وفيه أن أعرابياً أنشده أبياتاً منها هذان البيتان.

٦- الاستقصاء والحصر في مصنفات ابن خالويه:

ذكر د. عبد الرحمن العثيمين في مقدمة إعراب القراءات (٥٨/١) أن ابن خالويه مغرم بجمع خصائص العربية وحصرها ومحاولة استقصائها، وقد راعى هذا في مؤلفاته، وما لم يؤلف فيه كتاباً على حدة ذكره ضمن مؤلفاته الأخرى في فصل خاص. ومما مثل به من عبارات ابن خالويه قوله في إعراب القراءات (٢٦٤/٢): "تأملت (إن) في العربية فوجدتها تنقسم أربعة وعشرين قسماً"، وقوله في (٤٧٤/٢): "(هل) تنقسم في كلام العرب ثمانية أقسام"، وقوله في (٣٤٧/١): "تأملت (نجا) في العربية فوجدته ينقسم خمسة أقسام"، ووجدته يقول في (٣٩١/٢): "اعلم أن في القرآن ثلاثة وثلاثين موضعاً لـ(كلا)".

وهذه السمة نجدها ظاهرة في الجمل لا تحتاج إلى كثير تمثيل؛ لأن منهج المصنف إنما يقوم على هذا الأمر، فهو يحصر وجوه النصب في أوله، ثم وجوه الرفع فوجوه الخفض ثم الجزم، ثم يحصر الألفات بأنواعها فاللامات فالهاءات وهكذا إلى آخر الكتاب الذي يستمر فيه الحصر وتعدد الوجوه والأقسام على نحو لا نخطئه في كتب أخرى لابن خالويه كالألفات وليس في كلام العرب، بل في بعض كتبه التي لم نسته إلينا ولكن ذلك يظهر في عنواناتها كالماءات، وكتاب لا وأسماء الأسد وغيرها.

٧- علمه بالقراءات :

ميّز ابن خالويه بالقراءات يرجع إلى أمور منها تلقّيه القراءة على شيوخ عصره كابن مجاهد وأبي عيسى السّمسار وابن عبدان الهمداني وغيرهم^(٢) مما أورثه ثباتاً في هذا العلم كشف عنه في مصنفاته. فمنها ما خصّ به القراءة كإعراب القراءات السبع وعللها، والحجة المنسوب إليه، والبدیع في القراءات الشاذة الذي طبع مختصره، ثم ما نجده في ثانيا كتبه الأخرى كإعراب ثلاثين سورة والألفات. وقد نص د. علي البواب في مقدمة الأخير ص ٨ على أن المؤلف يهتم بالقراءات القرآنية المتواترة منها وغير المتواترة.

(١) المرزباني، محمد بن عمران: نور القبس المختصر من المقتبس، اختصار الحافظ البيهقوري، تحقيق: رودلف زلهام، دار النشر فرانكس شتاينر بفسيدان ١٩٦٤ ص ٥٨٩، والحموي، باقوت: معجم الألفاء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط أولى ١٩٩٣ ص ١٧٥٠، والجوهري، أبونصر إسماعيل: الصحاح، تحقيق: شهاب الدين أبوعمر، دار الفكر بيروت ط أولى ١٩٩٨؛ والزمخشري، أبو القاسم محمود: أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمد وأمين الخولي، دار المعرفة، بيروت؛ وابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت ط أولى ١٩٩٠، والزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس، تحقيق: جماعة، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مادة (قلس).

(٢) انظر ابن خالويه: إعراب القراءات (المقدمة) (١٧/١-٣٤).

وفي الجمل نجد معالجة للقراءات وتوجيهها على نحو متميز أفضى إلى أن يحكم د. عبادة في دراسته بتمكن مصنف الجمل في علم القراءات ودراستها نحوياً. فمن ذلك:

- قال في ص ١٥٤: "وعلى هذا نقرأ هذه الآية في المائدة: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ) [المائدة: ٦٩] رفع الصابقين على الابتداء، ولم يعطف على ما قبله. وكذلك قرؤوا: (وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ) ثم قرؤوا: (وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ) [المائدة: ٤٥]. ويقال: إنه عطف على موضع إن؛ لأن موضعها مبتدأ. ويقال مقدم ومؤخر. ... وعلى هذا يقرأ في المائدة: (وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) إلى آخر الآية.^(١)

- في ص ١٣٥ يقول المصنف: "ومن قرأ: (تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ) [يس: ٥] بالنصب أراد: وتنزيل العزيز الرحيم، على القسم. فلما نزع الواو منه نصب. ومن رفع فبالابتداء. وكذلك قوله عز وجل في سبأ: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ) [سبأ: ٣] أراد وعالم الغيب. ويرفع على الابتداء."

- في ص ٢١٦ يقول: "قال الله جل ثناؤه: (أَوْ يُوبِقْهُمْ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ) [الشورى: ٣٤-٣٥] (يعلم) يرفع وينصب ويجزم... ومثله في كتاب الله: (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا) [الفرقان: ١٠] (يجعل) يرفع وينصب ويجزم."

وفي هذه الأمثلة إشارة كافية لما نريد بيانه من تعلق مصنف الجمل بعلم القراءات وتوجيهها نحوياً تعلقاً واضحاً لا تكاد تفتده في أكثر صفحات الكتاب^(٢).

٨- في النقل عن عين الخليل:

نقل مصنف الجمل ص ٢٠١ عن الخليل في النص التالي: "وأما قول الآخر:

يَا أُمَّ عَائِشَةَ لَنْ تُرَاعِي كُلَّ بَيْتِكَ بَطْلٌ شُجَاعٍ

فقد ذكر الخليل أن خفض (بطل شجاع) بشفعة الكاف في (بيتك). ونجد في العين (١٨٩/٢) النص بهذا

اللفظ: "وقال آخر:

يَا أُمَّتَا عَائِشَ لَا تُرَاعِي كُلَّ بَيْتِكَ بَطْلٌ شُجَاعٍ

خَفَضَ الْعَيْنَ بِشَفْعَةِ الْكَافِ الْمَكْسُورَةِ."

فالنص واحد تقريباً في الكتابين، ثم إن النص في الجمل شاهد بأن المصنف ينقل عن العين وهو ممن يثبت نسبة هذا المعجم إلى الخليل. وهذا ما نجده عند ابن خالويه، ففي إعراب القراءات (٤١٨/١): "وقال الخليل رضي الله عنه: الزُعْفُورَةُ: وَلِذَلِكَ الْقَبِيحُ وَالْقَهْنِيُّ أَبُوهُ. ذكره في العين"^(٣). وفي مختصر شواذ القراءات ص ١ قال: "تَكَرَّرَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْعَيْنِ"^(٤). فقد نقل عن العين وذهب إلى أنه للخليل، ولا يخفى أن نسبة العين إلى الخليل ليس

(١) انظر تفصيل القراءة بالرفع والنصب في الآية الأخيرة في الخطيب: عبد اللطيف: معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، ط ٢٠٠٠ (٢٧٩/٢).

(٢) عقد عبادة ص ١٠٣-١٢٠ فصلاً حشد فيه جملة كثيرة من القراءات التي أوردها مصنف الجمل، وقد ألفت منه هنا.

(٣) جاء في الإعراب محرفاً بلفظ (الزُعْفُورَةُ ولد الفتاح) ولا معنى له، واكتفى محققه بتخرجه الفراهيدي: الخليل بن أحمد: العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال (٣٧١/٣)، والمحكمي مجموع كلام الخليل في موضعين من العين أولهما في (١٣٣/١).

(٤) ومثله في ابن خالويه: المختصر ص ١٥٧، وألفت هذين الموضعين في المختصر من الحموز: (ابن خالويه وأثره في اللغة والنحو).

موضع إجماع بين العلماء^(١).

الثالث : النقل عن الكتاب في مصدر آخر:

وهذا دليل خارجي تأتي أهميته من حياده وقرب عهده نسبياً من المصنف. وأعني بالحياد هنا أنه غير متأثر بالمخطوط موضع الدراسة، إذ غالباً ما يكون نقل هذا المؤلف عن نسخة ثابتة عنده، وكلما علا مقام الناقل علمياً كان النقل أوثق. لذلك كانت قولاً فصلاً إشارة ابن هشام^(٢) - وهو من هو في النحو - في مغني اللبيب (٢٨١/٣) حيث يقول: "السابع: لام التعجب غير الجارة، نحو: (لَطَرَفَ زيد) و(لَكَرَمَ عمرو) بمعنى ما أظرفه وما أكرمته، ذكره ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمال".

وما حكاه ابن هشام جاء في الجمل ص ٢٧١ وعبارته فيه: "ولام للتعجب مفتوحة أبداً نحو قولهم: لَطَرَفَ زيد وَلَكَرَمَ عمرو وَلَقَضَوُ القاضى، أي: ما أظرف زيداً وأكرم عمرواً وأقصى للقاضي". وهذا نص واضح من ابن هشام على نسبة الكتاب وعنوانه.

هذه ثلاثة جوانب رئيسة اشتملت على عشرة أدلة خارجية وداخلية في إثبات نسبة الكتاب إلى ابن خالويه وإثبات عنوانه (الجمال).

وبقي أن نعرض إلى ما يمكن أن ينقض هذه النسبة أو يوهنها، لنناقشها ونتبين ما فيها من وجاهة تبعث على الأخذ بها، أو ضعف يدفع القول أو الاحتجاج بها. وسأعرضها على النحو التالي:

١- الكتاب في معظم مخطوطاته منسوب إلى الخليل بن أحمد، وفي إحدى المخطوطات زيد في نسبته بصيغة التمرّيز أنه لابن شقير، ونص عبارة هذه النسخة: "كتاب وجوه النصب ألفه خليل بن أحمد البصري، وقيل هو تصنيف أبي بكر عبد الله بن محمد بن شقير".

وقد كشف د. قباوة في مقدمة الطبعة الخامسة بُعد نسبة الكتاب إلى ابن شقير ببيان شاف سألجز أهم ما فيه قريباً. بقي أن نتأمل في علاقة (الخليل بن أحمد) المذكورة في النسخ، بما أدعيه من النسبة إلى ابن خالويه. والأمر يظهر جلياً حينما نقارن رسم (الخليل بن أحمد) برسم (الحسين بن أحمد) وهو اسم ابن خالويه. وتحريف (الحسين) إلى (الخليل) أمر وارد جداً عند من له غفلة بالمخطوطات العربية، وغلبة هذا التحريف وقبوله والغفلة عن تصحيحه يصحح لا مطن فيه ولا عيب، خاصة إذا كان أحد الرسمين أكثر شهرة من الآخر كما هي الحال هنا. ويعضد هذا الأمر أن بعض المخطوطات احتفظت بكنية المصنف وهي (أبو عبد الله)^(٣)، وهي كنية ابن خالويه، في حين أن الخليل كان يكنى بأبي عبد الرحمن.

وخلاصة الأمر أن هذا التحريف الراجح فيه أنه قديم تناقله النساخ وثبت في أكثر النسخ لتعلق الكتاب بعلم مشهور هو الخليل، ولكن بقي من النسخ ما يحفظ اسم المؤلف صحيحاً، وهو ما وجدناه في نسخة المشهد الرضوي. ٢- في مقدمة الجمل ص ٦٣ ذكر المصنف أن له كتاباً بعنوان (مختصر النحو)، ولم يُذكر لابن خالويه كتاب بهذا

(١) انظر مسألة مصنف العين والاختلاف فيه في الفراهيدي : العين (المقدمة) ص ١٩ وما بعدها، وعمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط سادسة ١٩٨٨ ص ١٨٣.

(٢) التفت: قباوة إلى النص الموجود في المغني في: الفراهيدي ، الخليل بن أحمد: الجمل في النحو (المقدمة) ص ١١ واحتج به على أن ابن خالويه أحق من ابن شقير بنسبة الكتاب إليه، وقد كان المنتظر منه أن يترق من صلة ابن خالويه بالكتاب مع وجود هذه القرينة إلا أنه لم يتجاوز هذه الإيماء المختصرة.

(٣) انظر الفراهيدي: الجمل (المقدمة) ص ٤١.

العنوان. ولكن في قبالة ذلك لا نجد من يدعي أن كتب التراجم وغيرها قد حصرت جميع آثار من ترجمت لهم. ومع فرض أن كتب ابن خالويه ذكرت كلها في مظان ترجمته، غير أنه يبقى للقول في هذا الأمر موضع. فالحق أن عبارة مصنف الجمل لا تنص على أن اسم كتابه (مختصر النحو)، فهو يقول: "فمن عرّف هذه الوجوه بعد نظره فيما صنفناه من مختصر النحو قبل هذا استغنى عن...". فكتابه مختصر، وليس عنوانه (مختصر النحو)، إذ لا معنى لدخول (من) عليه لو كان عنواناً أي علماً للكتاب. ويُعين على هذا الفهم أن العبارة في إحدى النسخ: "في المختصر الذي صنفناه".

ولو تتبعنا مختصرات النحو في المكتبة العربية لوجدناها كثيرة متعددة، بعضها جاء بعنوان المختصر، وبعضها بعنوان آخر، وجميعها توصف بمختصر النحو أو مختصر في النحو. ففي كشف الظنون (١٦٣٠/٢) يورد حاجي خليفة في عنوان (المختصر في النحو) جملة من المختصرات لأبي موسى الحامض وابن النجار والزجاج وغيرهم، ومن ذكرهم أبو عمر الجرمي، ومختصره عنوانه (الفرخ)، إلا أنه لم يذكر عنوانه واكتفى بوصفه بأنه مختصر نحوي

ومن المعروف أن هذه المختصرات تُصنف للنشأة في بدء طلبهم العلم، وهذا الأمر يصلح لأن يقع على أحد مصنفات ابن خالويه وعنوانه (مبتدأ النحو). فهو لا يكون مبتدأ للنحو إلا إذا كان متناً مختصراً يسهل على المبتدئ. ووصفه في المقدمة بأنه (مختصر النحو) أو (مختصر صنفناه في النحو) تغيير للعنوان مألوف في تراثنا، وخاصة إذا كان على يد المصنف^(١).

٣- إحالة ابن خالويه إلى الجمل يخلو منها الكتاب. فابن خالويه يقول في إعراب ثلاثين سورة ص ٨٩: "و(فاعل) يُجمع على خمسة وثلاثين وجهاً قد أملناه في كتاب الجمل"^(٢). ويقول في شرح المقصورة الديرية ص ٤٤٦: "و(فاعل) يُجمع على خمسة وثلاثين وجهاً ذكرتها في كتاب الجمل والألفات"^(٣).

وهذه الإحالة لا نجد لها أثراً في الجمل الذي بين أيدينا. ولعل ذلك يرجع إلى أن الكتاب الذي وصلنا مختصراً عن الأصل الذي وضعه ابن خالويه، وقد ذكرت في ما سلف أن اختصار كتب ابن خالويه أمرٌ تكرر في بعض مصنفاته، فلا يكون الجمل بدعاً في ذلك.

وعدم العثور على الإحالة ليس أمراً جديداً في كتب ابن خالويه، فهذا هو د. العثيمين في إعراب القراءات (٩١/١) يبين أن في ذلك الكتاب إحالات على مواضع متقدمة أو متأخرة، وعند الرجوع إلى هذه المواضع يجدها خلت مما يتعلق بالإحالة، وقد احتمل أن سبب ذلك هو أن الكتاب مختصر عن كتاب آخر.

بقي أن أشير إلى أن الجمل لم ينفرد بخلوه من هذه الإحالة، بل إن الألفات أيضاً المطبوع لم أعثر فيه على جموع (فاعل) على الرغم من إحالة ابن خالويه عليه في نص شرح المقصورة السالف.

(١) من أمثلة ذلك ما تجده عند جامع العلوم الباقولي فهو يسمي أحد مصنفاته في موضع (الاستدراك) وفي موضع (الاستدراك على أبي علي) وفي موضع ثالث (المسائل المأخوذة على أبي علي). انظر بو عباس، حسين أحمد: من آثار الباقلولي الاستدراك على أبي علي، مجلة معهد المخطوطات المجلد ٤٦ ج ٢ ص ٥٧، وتحقيق هذا الأمر في شكر: برنامج طبقات فحول الشعراء ص ١٦٥.

(٢) هذا النص جاء زيادة في إهدى نسخ الكتاب.

(٣) نقلت النص الأخير عن ابن خالويه: إعراب القراءات، المقدمة (٦٩/١). وليس قوله (كتاب الجمل والألفات) دالاً على أنه يريد كتاباً واحداً، فحذف المضاف وارد جداً، ثم إنه لا أحد ممن ترجم لابن خالويه سُمي الكتاب بهذا، وأخيراً فمن الثابت أن لابن خالويه كتاباً بعنوان الألفات (وهو مطبوع)، هو مختلف عن كتاب الجمل.

٤- اختلاف رواية الشاهد في الجمل عما في إعراب القراءات: فمن ذلك ما في الجمل ص ٢٨٤ حيث ينشد المصنف الشاهد :

إِنْ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَقَمَ

ونجده جاء في إعراب القراءات (٧٨/١) برواية:

..... إِنَّ حَبْسَهَا البيت

ومثل ذلك في البيت الوارد في الجمل ص ١٥٨:

تَسَاوَرَتْ فَاسْتَشْرَفَتْهُ فَوَجَدَتْهُ فَقُلْتُ لَهُ أَنْتَ زَيْدُ الْأَرْقَمِ

وروايته في إعراب القراءات (٥٩/١):

تَطَالَّتْ فَعَرَفَتْهُ البيت

فإذا وقع تفاوت بين كتابين في رواية الشاهد الواحد كما مثّلنا فالظن أن النفس قد لا تقبل كون الكتابين صادرين من معين واحد، أو أن يكون ذهن واحد قد صنفهما. غير أن التحقيق في هذا الأمر يدفع ذلك بما يراه من طبيعة النفس البشرية من إقبال وإدبار، وما يصيبها أحيانا من اللبس. والأقوى من ذلك أن هذا الاعتراض مدفوع بما نجده ماثلا في كتب بعض كبار العلماء.

فتعدد الرواية عند المصنف الواحد أمر يقع كثيرا في التراث، لا سيما لدى المؤلف الذي يذكر سبعة الرواية. فهذا أبو العباس المبرد - وهو من هو في رواية الأخبار والأدب - تجده ينشد في المقتضب (١٧٦/١) بيت الأعشى :

وَمَا لَهُ مِنْ مَجَرٍّ تَلِيٍّ وَمَا لَهُوَ مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا

ثم ينشده في (٤٠١/١) بهذا اللفظ:

وَمَا لَهُ مِنْ مَجَرٍّ قَدِيمٍ وَلَا لَهُ مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبِ وَالصَّبَا^(١)

وكذلك يروي في (١٩٧/٢) الشاهد :

لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبَسَتْ أَلْوَبَا

ثم يروي في (١٦٧/١) :

لكل دهر

فإذا ما تعددت الرواية في الكتاب الواحد، فلا غرو أن تقع في كتابين. ولعل العلة في ذلك أن المصنف لا يعتمد في ما يستشهد به على أصول مدونة، أو لأن كلا من هاتين الصورتين رواية بلفظه، ولا يرى حاجة إلى النص على ذلك.

٥- اختلاف كلام المصنف في الجمل عما في بعض كتب ابن خالويه: وهذا مما لم أظفر به في الجمل، ولكنني لا أرى وقوعه فيه بعيداً. وهذا إن توافر الدليل عليه فإنه ليس بمستكرر عند المصنف الواحد، ولا يكون دليلاً على انتفاء نسبة الكتاب إلى ابن خالويه؛ لأن دراسة بعض علماء العربية تقضي إلى تطور الرأي وتغيره عندهم. فالمسألة الواحدة عند أبي علي الفارسي مثلاً - وهو معاصر لابن خالويه - تعرض لأبي علي أكثر من رأي في بعض كتبه، ما بين تخصيص مطلق وإطلاق مقيد أو منع ما يجيزه في موضع آخر.

(١) وانظر مثلاً آخر في بيت كعب بن سعد في المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب (٢٨٧/٢، ٢٧٧/٤).

وابن خالويه نفسه نجد عنده شيئاً من ذلك. ففي الألفات ص ٣٥ يذكر في إثبات الهمزة في مضارع (رأى) أن من العرب من يثبتها زيادة على الأصل، فيثبتها في المضارع كما هي في الماضي، وأنشد في ذلك:

أَرِي عَيْتِي مَا لَمْ تَرَأِيَا كِلَانَا عَالَمٌ بِالتَّرَاهَاتِ

ولكنه في إعراب القراءات (١٥٦/١) ينص على إجماع القراء والعرب على ترك الهمزة في المضارع إلا الشاعر فإنه إذا اضطر همز على الأصل، ثم أنشد الشاهد السابق. فقيد هنا بالضرورة ما جعله من لغة بعض العرب هناك.

لذا فلا عجب إذا ما تناقض بعض ما في الجمل وبعض ما في كتب ابن خالويه الأخرى.

ويمثل هذا يمكن رد اعتراض آخر وهو خلو الجمل من آراء مشهورة لابن خالويه تتصل بموضوع الكتاب مثل واو الثمانية^(١)، فهذا يمكن تعليقه بتطور رأي العالم أو برؤيته في تضمين الكتاب ما شاء من آرائه. قراءة في أدلة الأقوال الأخرى في نسبة الكتاب وعنوانه:

وإتماماً للقول في أثر الأدلة الخارجية والداخلية في إثبات النسبة، ينبغي لنا أن نختبر قدرتها على الفصل في الخلاف الواقع في كتابنا الذي اتخذناه نموذجاً للتطبيق؛ ذلك أن هذا الكتاب اجتمعت في أمر عزوه إلى صاحبه وتعيين عنوانه ثلاثة أقوال، وسأحاول قراءة أدلة كل منها بإيجاز؛ ليتبين ما بينها وبين القول السالف من رجحان في الأدلة.

أخرج د. فخر الدين قباوة الكتاب محققاً بعنوان (الجمل في النحو) تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي سنة ١٩٨٥، ثم تكررت طبعاته إلى الخامسة سنة ١٩٩٥، وقد خص أستاذنا د. محمد إبراهيم عبادة الكتاب بدراسة مفصلة قوى فيها هذه النسبة. وأما د. فائز فارس فقد أخرج كتابه موسوماً بـ (المحلى؛ وجوه النصب) لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير سنة ١٩٨٧، ووافقه في هذه النسبة سعد أحمد جحا في تحقيقه للكتاب في رسالة للماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ومثله علي بن سلطان الحكي في المملكة العربية السعودية^(٢). وذهب د. رمضان ششن في (نوادير المخطوطات العربية في مكتبات تركيا) ٤٥٩/١ إلى نسبة مخطوط الجمل إلى الخليل بن أحمد أبي عبدالله المتوفى ٣٧٨.

وقد وضع محقق الجمل في مقدمة الطبعة الخامسة بياناً مسهباً ناقش فيه أدلة الذاهبين إلى أن الكتاب لابن شقير، وعرض أدلته في نسبة الكتاب لل خليل. ويمكن تلخيص كلامه في ما يلي:

- ١- ما يراه بعض الباحثين من اشتغال الكتاب على مصطلحات كوفية لا يصح أن تجري على لسان الخليل، أمر لا يقبل على إطلاقه؛ لأن كوفية المصطلح أو بصريته إنما تقرر بعد عصر الخليل، بدليل تعاور المصطلح البصري والمصطلح الكوفي على المفهوم الواحد في كتاب سيبويه.
- ٢- لا يسلم للمحتجين الاحتجاج بأن الكتاب يورد أقوالاً تعارض ما حكاه سيبويه عن الخليل، وأقوالاً لم يحكها سيبويه عن الخليل؛ لأن سيبويه لا يحصر في كتابه جميع آراء الخليل، ثم إنه ليس بدعاً أن يكون لل خليل في

(١) انظر المرادي، الحسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الجيل ودار الفكر، بيروت ط ثانية ١٩٨٨ ص ١٦٧.

(٢) ذكر هذين الأخيرين قباوة في: الفراهيدي: الجمل (المقدمة) ص ٣٥ عارضاً حججهما باختصار شديد، وضمنت ما حكاه عنهما إلى حجج من يعزو الكتاب لابن شقير؛ لأنه لم يتيسر لي الاطلاع عليهما.

- المسألة أكثر من رأي كما يكون لكبار النحاة مذهبان أو أكثر في المسألة.
- ٣- كثرة الاختلافات بين النسخ تُفضي إلى أن القدر المتفق عليه بينها لا يزيد عن ربع الكتاب تقريباً، ولعله هو القدر الذي يسلم للخليل، وما سواه زيادات دخلت في الكتاب على يد من تلا الخليل، كما نجد الزيادات في كتب أخرى كنوادر أبي زيد. وفي هذه الزيادات نجد ما يعارض نسبته إلى الخليل كذكر ابن دريد والفراء وغيرهما.
- ٤- قول ابن مسعر في تاريخ العلماء النحويين ص ٤٨-٤٩ في ترجمته لابن شقير: "له كتاب لقبه الجمل. وربما نسب هذا الكتاب إلى الخليل. وهو من عمله، يقول فيه النصب على أربعين وجهاً، والرفع على كذا". لا حجة فيه لأن الظاهر أنه لم يطلع بنفسه على الكتاب وإنما ينقل عن غيره؛ بدلالة عدم صحة العدد الذي حكاه عن وجوه النصب. فعبارة الكتاب ص ٦٤: "فالنصب أحد وخمسون وجهاً".
- ٥- الكتاب منسوب للخليل في خمس نسخ خطية، والنسبة إليه في بعضها جاءت بعبارة صريحة، في حين أن نسبته لابن شقير في نسخة واحدة فقط بصيغة التمریض. ثم إنه في ص ٢٩٦ نقلاً عن إحدى النسخ نجد استطراداً أوله: "فقال غير الخليل....." وبعده عبارة: "ترجع إلى كلام الخليل"، وبعدها يستمر نص الكتاب.
- وأما د. عبادة فقد قوى نسبة الكتاب إلى الخليل بالحجج التالية^(١):
- ١- للخليل آراء في كتاب العين موافقة لما في الجمل.
 - ٢- اتفاق العنوانات في الجمل وكتاب سيبويه.
 - ٣- اتفاق توجيهات عدد من الآيات والشواهد الشعرية في الجمل وكتاب سيبويه.
 - ٤- ما في الجمل من آراء لم يحملها لنا كتاب سيبويه يمكن أن يكون مما لم يعلم به سيبويه أو لم يطمئن إليه فيحكيه عن الخليل أو لم ير حاجة في عرضه.
- فإذا ما نظرنا إلى القائلين بعزو الكتاب إلى ابن شقير فإننا نجد فيما ذكروه وفي ما تقدم من ردود د. قباوة إشارة إلى حججهم، وتتمثل في:
- ١- نص ابن مسعر المتقدم، وسكوت من نقله عن رده.
 - ٢- ذكر المصنف في صدر الكتاب أثراً له وسمه بـ (مختصر النحو)، ولابن شقير كتاب بهذا العنوان.
 - ٣- في الكتاب مصطلحات كوفية وأخرى بصرية قليلة، وهذا يناسب ما عُرف عن ابن شقير من ميله أولاً للكوفيين ثم خلطه ما بين المذهبين.
- وقد ذكروا في رد عزو الكتاب إلى الخليل أموراً منها:
- ١- نقل الزبيدي أن الخليل لم يؤلف في النحو حرفاً.
 - ٢- لا يصح أن ينقل الخليل عن سيبويه والفراء بل عن ابن دريد المولود سنة ٢٢٣ أي بعد وفاة الخليل. وهذا ما وقع في الجمل^(٢).

(١) استغرقت أدلته هذه أكثر كتابه (كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد: دراسة تحليلية) وانظر موجزها في ص ١٥١-١٥٢. ويظهر من بعض كلام الأستاذ أنه لا يقطع بنسبة الكتاب للخليل، انظر مثلاً ص ٥٢-٥٣.

(٢) انظر فهرس الأعلام في الجمل.

٣- في الكتاب أغاز نحوية شاعت متأخرة عن عصر الخليل.

٤- بداية الكتاب بعبارة (قال الخليل) لا تعني بالضرورة أن المصنف هو الخليل، فقد يكون قول الخليل في تفسير معنى (جملة الإعراب) الواردة في النص.

٥- من المعروف أن بعض النساخ يدلس في اسم المؤلف رفعا لشأن الكتاب.

٦- لم نجد عالماً من علماء العربية حكى عن الخليل قولاً مأخوذاً من هذا الكتاب لأكثر من ألف عام.

وثالث الأقوال هو نسبة الكتاب إلى الخليل بن أحمد أبي عبد الله المتوفى ٣٧٨، وهو قول د. رمضان ششن^(١) عندما عالج مخطوط الجمل في مكتبة بشير آغا الذي جاء عنوانه بذلك. وهي نسبة لنا أن نوافق فيها د. قباوة في العجب منها واستبعادها؛ لأن الخليل هذا لا يُذكر في ترجمته تعلق بالنحو، بل يُنعت بالفقه والقضاء والشعر، ثم إن كنيته أبو سعيد وليس أبا عبد الله^(٢).

أقول: إن النظر في حجج الفريقين الأولين يفضي إلى ملاحظة طغيان الأدلة الداخلية في ترجيح كل من الفريقين، فإذا عددنا النسبة المثبتة على المخطوط دليلاً داخلياً فيه، لم يبق من الحجج إلا نص ابن مسعر دليلاً خارجياً، وسيأتي الكلام فيه. والأدلة الداخلية كما تبين فيما سبق لا يصح فيها الاعتماد على الأمور العامة الشائعة في كتب العلم الواحد؛ كالاشتراك بين الجمل وكتاب سيبويه في جملة من الآراء والتوجيهات؛ لأن هذا الاشتراك إذا صح دليلاً فإنه يقتضي نسبة معظم كتب النحو - إن لم نقل كلها - لل خليل وسيبويه؛ فأى نحوي استطاع أن يخرج عن سلطانهما؟ ثم إن قصارى ما تدل عليه بعض ردود الفريق الأول - إن سلّم لهم - أنه لا مانع من عزو الكتاب إلى الخليل، لكنها لا تثبت هذه النسبة، ولا يخفى البون الكبير بين الأمرين.

وبعد هذه الملاحظة العامة لتلك الأدلة، تبقى بعض الأدلة لدى الفريقين لها حظ من الوجاهة مما يلزمنا التوقف عندها، وتبين الوجه في قبولها أو ردها.

أما عن القائلين بنسبة الكتاب لل خليل، فإن مادة الكتاب تقدّم بعض ما ينقض هذه النسبة على الرغم من سعي د. قباوة ود. عبادة في دفع مواضع الإشكال هذه.

فمن ذلك ما جاء في الجمل ص ١٥٩: "قال الإمام الخليل بن أحمد: وأنا أقرؤها - إن شئتم - مخففة على الأصل: (إن هذان ساحران) أي: ما هذان إلا ساحران". فمع غض النظر عن أن هذا النص قد أثبتته المحقق ملففاً من عدة نسخ^(٣)، فإن أهم ما في النص أن قول الخليل آخره الآية. وأما ما بعده من تفسير فهو من مصنف الكتاب؛ لأن القول بأن (إن) معناها: ما، واللام معناها: إلا، هو قول الكوفيين^(٤)، ولم يرو عن الخليل إلا القراءة دون التفسير

(١) في الطويل، السيد رزق ص ٢٠٧ مثل المؤلف بهذا للحالة التي يُنسب فيها المخطوط خطأ لغير صاحبه لتشابه اسم المؤلف واسم غيره.

(٢) الحموي، ياقوت ص ١٢٧١، وانظر الفراهيدي، الخليل بن أحمد: الجمل ص ٣٤.

(٣) نص قباوة في المقدمة ص ١٣ على أن النسخ اتفقت على عبارة (قال الخليل). وفي هامش ص ١٥٩ ذكر سقوط (على الأصل) من النسخ، و(أنا) من ثلاث نسخ، (إن شئتم) من أربع.

(٤) انظر الألباري: الإصناف (٦٤٠/٢) والسمين، أحمد بن يوسف الحلبي: الدر المصنوع، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق ط أولى ١٩٨٦ (٦٤/٨)؛ والبغدادي، عبد القادر: الخزانة (٣٩٩/١٠).

المذكور. وممن رواها عنه المبرد وأبو علي^(١) وغيرهما ممن لا يخفى عليهم قول الخليل. وعليه فالنص شاهد بكوفية المصنف أو بأنه يأخذ ببعض قولهم. وليس القول باحتمال أخذ الكوفيين هذا القول من الخليل إلا رجماً بالغيب، واحتمالاً لا ينهض أمام نص النحاة على أنه قول كوفي.

ومن ذلك أيضاً ما في الجمل ص ٢٠١: "وأما قول الآخر:

يا أم عائشة لن تراعي^(٢) كل بنيك بطل شجاع

فقد ذكر الخليل أن خفض (بطل شجاع) بشفاعة الكاف في بنيك". وفي العين (١٨٩/٢): "وقال الآخر:

يا أمنا عائش لا تراعي كل بنيك بطل شجاع

خفض العين بشفاعة الكاف المكسورة". فالنصان متطابقان تقريباً في الكتابين، ولو كان مؤلف الجمل هو الخليل لما نقل كلامه بهذه الصورة: (فقد ذكر الخليل...).

ومما ينفذ نسبة الكتاب لل خليل أمور ذكرها د. عبادة نفسه. ففي كتابه ص ٥٢ وجد أن (ويسام) في قول الأعشى:

لقد كان في حول ثَواعِ ثوبته تَقْضِي لُباناتِ ويسام سائم

أجاز فيه مصنف الجمل ص ١٦٧ الرفع والنصب، في حين أن سيبويه (٣٨/٣) يحكي عن الخليل أنه لا يعرف فيه إلا الرفع.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الدكتور ص ٥٤-٥٩ من آراء كوفية في الجمل، وما جمعه في ص ٧٢، ٧٦، ٨١، ٨٧، ٩٢، ٩٧ من مصطلحات لم نجدها إلا عند الكوفيين.

ولا بُدَّ في عضد هذه الإشكالات ما حاول أن يدافع به د. عبادة من احتمالات لا يسوغ لنا أن نحمل عليها هذه النصوص المتعددة والثابتة، كأن يُحمل هذا على أنه زيادة من ناسخ ملم بمسائل النحو، أو يكون مما لم يُطَّلَع عليه سيبويه من آراء الخليل. لأن هذا مما يمكن قبوله في الموضوع الواحد أو الموضوعين، لا فيما يتكرر في الكتاب في مواضع مختلفة تشير إلى سمة غالبية عند المصنف تبدو من حين لآخر وهي التأثير بآراء الكوفيين والأخذ بها.

ويبقى من كلام الذين يَعرِّضون الكتاب إلى الخليل ما قدَّمه د. قبارة في مقدمته ص ٢١ على أنه دليل قاطع وأنه الحكم الفصل في النسبة إلى الخليل وهو ما وجدته في نسخة الموصل، ولتي في ص ٢٩٦: "فقال غير الخليل: لبست طيالسهم... ثم تأتي عبارة "ترجع إلى كلام الخليل".

وإذا كان د. قبارة قد قرر أن النص الأول (فقال غير الخليل...) زيادة مقحمة في الكتاب، فما المنتظر من الناسخ أو غيره حينما يضيف نصاً إلى كتاب غير أن يقول: (ترجع إلى كلام فلان) إذا كان قد قرَّر هو بدءاً أن الكتاب لفلان عينه، وصدر الكتاب باسمه؟ فما هذه العبارة إلا تكرار للنسبة التي وشى بها صفحة العنوان، وإذا كانت هذه النسبة ثابتة عنده فلن يعدو عنها في أي موضع آخر من الكتاب.

وأما فيما يتعلق بنسبة الكتاب إلى ابن شقير فمناطق النسبة بنص ابن مسعر السالف، وقصارى ما يفيدنا به هذا

(١) انظر المبرد: المقتضب (٣٦١/٢)؛ والزجاج، إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة ط أولى ١٩٩٤ (٣/٣٦١-٣٦٤)؛ والفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: المسائل المنثورة، تحقيق: مصطفى الحديري، مجمع دمشق ص ٧٠.

(٢) كذا جاء مكسوراً.

النص أن هناك كتاباً لابن شقير ربما يُنسب إلى الخليل وهو من عمل ابن شقير. ولكن أني لنا أن نقطع بأن هذا الكتاب هو الذي يريده ابن مسعر؟ بل إن القرينة قائمة بأنه ليس المراد؛ لأن العبارة التي ينقلها ابن مسعر: "النصب على أربعين وجهاً"، في حين أن عبارة كتابنا: "النصب أحد وخمسون وجهاً"^(١). فأين هذه من تلك؟ وأما ما ذكره المصنف في صدر الكتاب من أن له (مختصر النحو) فما أكثر ما ضمت المكتبة العربية من مختصرات نحوية بهذا العنوان، وقد سلف كلامنا في هذا.

خاتمة:

في هذا البحث محاولة لبيان أثر الأدلة الخارجية والداخلية في حل مشكلة المخطوطات المجهولة النسبة والعنوان أو المختلف فيها، وجاءت هذه المحاولة نظرية تطبيقية، واتضح فيها أمور: أولها أهمية اجتماع كلا الصنفين من الأدلة، فالإكتفاء بالدليل الخارجي قد يخلص بنا إلى غير الصواب، كما أن الشاهد الداخلي منفرداً قد يكون خبطاً في عمياء مظلمة، وبخاصة إذا كان المخطوط في علم واسع ذي تراث ضخم ممتد كالنحو العربي. والأمر الثاني يتصل بالدليل الداخلي، فهو لا يكون ذا نفع ولا يدل دلالة قاطعة إلا إذا كان في أمر دقيق خاص بالمصنف أو الكتاب، وليس مما ينتشر في مصنفات الفن أو يشيع بين جملة من علمائه. ولكن تبقى للأدلة غير القطعية وجاهتها في تقوية الأدلة الأخرى إذا ما تعاضدت وكثرت في سبيل واحد.

والثالث مما انتهى إليه البحث هو أن التحريف أو الخطأ لا يمتنع تكراره في عدة نسخ، فكثرة النسخ لا تجعل الخطأ صواباً، بل إن هذا قد يدل على قدم هذا الخطأ أو التحريف من جانب، كما يدل من جانب آخر على صلة القرابة بين هذه النسخ المشتركة في هذا الخطأ، فكثيراً ما تكون قد تحدرت من نسخة واحدة اشتملت على هذا الخطأ، ثم زاد النساخ بعد ذلك في كل نسخة تغييراً أو خطأ.

وكذلك وجدت أن جمع أكبر عدد ممكن من النسخ المخطوطة قد يكشف عن معلومات أو إشارات مهمة كنسبة الكتاب أو عنوانه مما لا تشتمل عليه أكثر النسخ، وهذا الأمر لا يقيد بقدّم المخطوط أو نفاسته.

ومما انتهى إليه البحث أيضاً أن كثرة مصنفات صاحب المخطوط أو من يعزى إليه سبيل مهم لإثراء تحقيق المخطوط ودراسته تتمثل في ربط المخطوط بتلك المصنفات قدر الإمكان؛ مع ما في ذلك من مشقة وجهود تتطلب الإحاطة بتلك المصنفات وتوظيف محتواها في معالجة المخطوط تحقيقاً أو دراسة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) كذا جاءت في الفراهيدي، الخليل بن أحمد: الجمل ص ٦٤؛ وابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسن: المعطى، تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت ط أولى ١٩٨٧ ص ٢. وأشار قبارة محقق الجمل إلى أنها في ثلاث نسخ: ثمانية وأربعون وجهاً، وهي بعيدة أيضاً.